اقتصاديات المشروعات الصغيرة وسبل النهوض بها فى ضوء التجربتين الماليزية والهندية

إعداد

د/ حازم السيد حلمى عطوة مجاهد
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد
الجامعة العمالية – فرع المنصورة

مقدمة

تشكل المشروعات الصغيرة العصب الرئيس لاقتصاد أي دولة سواء أكانت متقدمة أم نامية حيث تتميز بقدرتها العالية على توفير فرص العمل ، كما أنها وسيلة لتحفيز التشغيل الذاتي والعمل الخاص، فضلا عن أنها لا تحتاج إلى تكلفة رأسمالية عالية لبدء النشاط فيها، كذلك تتميز هذه المشروعات بقدرتها على توظيف العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة، كما أنها تعطى فرصة للتدريب أثناء العمل لرفع القدرات والمهارات ، هذا بالإضافة لانخفاض نسبة المخاطرة فيها ، وتحسين الإنتاجية وزيادة الدخل، ونشر المعرفة إلى جانب تميزها بالتجاوب السريع مع المتغيرات المستجدة ، وتنتشر تلك المشروعات في مجالات التجارة والصناعة والخدمات وغيرها من القطاعات الاقتصادية ، وتتجه بعض الدول لتنمية المشروعات الصغيرة من خلال إعداد استراتيجية متكاملة لمحاربة الفقر والبطالة وزيادة الإنتاجية، حيث تشكل المشروعات الصغيرة مجالا حيويا لروح المبادرة واستغلال الموارد الأولية المحلية وإعادة توزيع الدخل، ومما يبرهن على الدور الهام الذى تلعبه تلك المشروعات فى الاقتصاديات القومية؛" أنها بلغت على سبيل المثال نسبة(٩٧%) في الهند من المشروعات الاقتصادية ، ونسبة (٩٠%) في أمريكا، وما بين(٨٥ – ٩٠%) في أوروبا، ونسبة (٧١%) في اليابان"(شبلاق، ٢٠٠٢، ٢).

وعلى الرغم من أهمية المشروعات الصغيرة واهتمام الدول المتقدمة بها، إلا أن الواقع في مصر يشير إلى أن هذه المشروعات مازالت تعاني من عقبات كثيرة؛ حيث لا يوجد تعريف واضح ومحدد لها، نظرا لاختلاف النظرة إليها لدى كل من أجهزة التخطيط والتنفيذ والإحصاء والتمويل ، وبصدور القانون رقم (١٤١) لسنة ٢٠٠٤ والمسمى بقانون تنمية المنشآت الصغيرة توفر الإطار القانوني المنظم لتلك المشروعات، إلا أن هذا القانون جاء خاليا من المزايا الضريبية والتأمينية لهذه المنشآت، وعلى الرغم من أن هناك بعض الإنجازات المصرية الملموسة في مجال

النهوض بالمشروعات الصغيرة إلا أنها مازالت في حاجة إلى مزيد من الجهد لتقوية دورها الإنتاجي والتصديري، ومن هذا المنطلق كانت فكرة هذا البحث، والتي تتمحور حول كيفية تعظيم الاستفادة من المشروعات الصغيرة وتحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة، وسوف يزداد الأمر وضوحا بعد تحديد مشكلة البحث في السطور القادمة.

مشكلة البحث

تم تحديد مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

١- ما المقصود بالمشروعات الصغيرة، وما أهم السمات التي تكسبها ميزة تنافسية في المجال الاقتصادي؟
٢- كيف تُسهم المشروعات الصغيرة في إحداث التنمية الاقتصادية؟
٣- ما أبرز إيجابيات التجربتين الماليزية والهندية في مجال المشروعات الصغيرة؟ وما الدروس المستفادة منها؟
٤- ما الواقع الحالي للمشروعات الصغيرة في مصر؟ وما أهم التحديات التي تواجهها ؟
٥- ما سبل النهوض بالمشروعات الصغيرة في ضوء تحديات الواقع المصري والدروس المستفادة من التجربتين الماليزية والهندية؟

أهداف البحث

سعى هذا البحث إلى دراسة الوضع الراهن للمشروعات الصغيرة في مصر، ورصد التحديات التي تواجهها، ثم صياغة أفضل السبل لمواجهتها في ضوء الاسترشاد ببعض الخبرات المتقدمة فى هذا المجال، وتحقيقا لهذا الهدف الرئيس لزم تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

١- إلقاء الضوء على مفهوم المشروعات الصغيرة، وأهم الخصائص المميزة لها والتي تُضفي عليها ميزة تنافسية في المجال الاقتصادي.
٢- بيان الدور الاقتصادى الهام للمشروعات الصغيرة .

٣- عرض لتجارب بعض الدول – ماليزيا والهند- التى أولت اهتماما كبيرا للمشروعات الصغيرة، وحققت نجاحا ملموسا في هذا المجال، والاستفادة من ذلك في كيفية النهوض بالمشروعات الصغيرة في مصر.

أهمية البحث

ترجع أهمية البحث لأمور منها:

١- أهمية القضية البحثية المطروحة ، خاصة وأنها تمثل واحدة من أهم الموضوعات التي تشغل بال الاقتصاديين وعلماء الإدارة، والمتمثلة في دراسة المشروعات الصغيرة وأثرها على التنمية الاقتصادية.

٢- هذا البحث قد يمثل إضافة نظرية إلى ما هو مكتوب من أدبيات سابقة عن موضوع المشروعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

٣- اتساع قطاع المستفيدين من هذا البحث ومنهم؛ رجال الاقتصاد، والمسئولون عن المشروعات الصغيرة على المستويين الرسمي وغير الرسمي، وأصحاب المشروعات الصغيرة أنفسهم، والشباب الراغب في الاستثمار في هذا المجال، والمجتمع بأثره.

٤- قد يمثل هذا البحث نافذة للوقوف على تجارب وخبرات بعض الدول المتقدمة في تفعيل دور المشرعات الصغيرة وتحقيق الأثر التنموي منها، ومن ثم إمكانية النهوض بالاقتصاد المصري.

منهج البحث

اعتمد البحث علي المنهج الوصفي ، نظرا لملاءمته لطبيعة القضية البحثية المطروحة.

خطة البحث

تمت معالجة هذه القضية البحثية في خمسة مباحث على النحو الآتي

المبحث الأول : الإطار المفهومي للمشروعات الصغيرة.

المبحث الثانى : الدور الاقتصادى للمشروعات الصغيرة.

المبحث الثالث : التجربة الماليزية والهندية للنهوض بالمشروعات الصغيرة والدروس المستفادة منها .

المبحث الرابع : المشروعات الصغيرة فى مصر (الواقع- التحديات).

المبحث الخامس: سُبل النهوض بالمشروعات الصغيرة.

ويسبق هذه المحاور الخمسة ؛ الإطار العام للبحث - متضمنا الإحساس بالمشكلة وتحديدها والأهداف والأهمية والمنهج المستخدم- ويليها الخاتمة والتوصيات والمراجع.

المبحث الأول
الإطار المفهومي للمشروعات الصغيرة

ماهية المشروعات الصغيرة

تواجه معظم الدول صعوبة في تحديد تعريف محدد وموحد للمشروعات الصغيرة ، كما ان كلمة "صغيرة" لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع لآخر حتى في داخل الدولة. فقد أشارت احدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هناك أكثر من (٥٥) تعريفاً للمشروعات الصغيرة في (٧٥) دولة، ويتم تعريف المشروعات الصغيرة اعتماداً على مجموعة من المعايير منها عدد العمال، حجم رأس المال، أوخليط من المعيارين معاً، وهناك تعريفات أخرى تقوم على استخدام حجم المبيعات ومعايير أخرى (جبريل، ٢٠٠٢، ٣) وقد تستخدم تعريفات وفقاً للخصائص الوظيفية مثل نوع الإدارة أو التخصص أو أساليب الإنتاج أو اتجاهات السوق، ويعتبر التعريف ضروري لتقديم الخدمات والحوافز المشجعة لمساندة هذه المشروعات وزيادة كفاءتها، وتتباين المعايير التي يمكن الاستناد عليها لتحديد المشروعات الصغيرة من دولة لأخرى وفق إمكاناتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية ومراحل النمو التي بلغتها.

فالبنك الدولي على سبيل المثال يعرف المشروعات الصغيرة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معياراً مبدئياً، بأنها المشروعات التى توظف أقل من (٥٠) عاملاً، وهناك العديد من دول العالم التي تستخدم هذا المعيار لتعريف المشروعات الصغيرة ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وفرنسا تعتبر المنشأة صغيرة إذا كانت توظف حتى (٥٠٠) عاملا، وفي السويد حتى (٢٠٠) عاملا، وفي كندا واستراليا حتى (٩٩) عاملاً، في حين أنها في الدنمارك هي المنشآت التي توظف حتى (٥٠) عاملاً. (جبريل، ٢٠٠٢، ٤)

وتعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين(١٠ – ٥٠) عاملاً (خضر، ٢٠٠٢، ٣)

كما تتعدد تعريفات المشروعات الصغيرة التي تنسب إلى جهات مختلفة على النحو الآتي:

- عرفت وكالة التنمية الدولية الدانمركية (دنيدا) المشروعات الصغيرة : أنها تلك التي تستخدم من (٦- ١٥)عاملاً .(السهلاوى، ٢٠٠٢، ٦)
- في حين ذهب بنك التنمية الصناعية في مصر إلى تعريف المشروعات الصغيرة : أنها تلك المشروعات التي لاتزيد التكلفة الاستثمارية لها بعد استبعاد تكلفة الأرض والمباني عن (١,١) مليون جنيها مصريا.(عبد الحميد، ٢٠٠٢، ٦)
- أما اتحاد الصناعات المصرية فقد عرف المشروعات الصغيرة: أنها تلك المشروعات التي تبلغ استثماراتها الكلية (٥٥٠) ألف جنيه، ولا تستخدم أكثر من (١٠٠) عاملا.(هيكل، ٢٠٠٣، ٢٠)
- أما منظمة العمل الدولية فقد عرفت المشروعات الصغيرة: أنها وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلعاً وخدمات، وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص ، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة، وبعضها الآخر قد يستأجر عمالاً وحرفيين، ومعظمها يعمل برأس مال ثابت صغير أو ربما بدون رأس مال ثابت. (Aygagari, 2003,2-3) .
- وترى لجنة التنمية الاقتصادية(Committee for Economic (CED Development وهي منظمة مهتمة بالبحث العلمي، أن المشروع الصغير هو ذلك المشروع الذي يتميز بخاصيتين من الخواص الخمس التالية:(كنجو، ٢٠٠٧، ٦)

١- يديره أصحابه بشكل أساسي وبصورة مستقلة.
٢- يحمل الطابع الشخصي إلى حد كبير.

٣- يكون محلياً إلى حد كبير في المنطقة التي يعمل بها.
٤- له حجم صغير نسبياً من حيث عدد العمال والصناعة التي ينتمي إليها.
٥- يعتمد بشكل كبير على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال من أجل نموه .

أما في مصر فإن القانون رقم(١٤١) لسنة ٢٠٠٤ والمسمى بقانون تنمية المنشآت الصغيرة، فقد عرفها؛ بأنها كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خدميا أو تجاريا، ولا يقل رأس مالها المدفوع عن (٥٠) ألف جنيها ولا يتجاوز مليون جنيها، ولا يزيد عدد العاملين فيها عن(٥٠) عاملاً.

مما تقدم يمكن القول أنه من الصعب تحديد مفهوم دقيق وشامل للمشروعات الصغيرة رغم كثرة المؤتمرات والندوات المتعلقة بها، وحتى باعتماد المعايير التي ذكرت سابقاً تبقى الصعوبة قائمة في وضع تعريف دقيق، فالحدود الرقمية لهذه المعايير لم يتم الاتفاق عليها بسبب اختلاف الخصائص والقدرات والظروف الاقتصادية والاجتماعية بين بلد وآخر.

لذا فإنه قد يكون من الأفضل عدم التقيد بمعيار محدد للمشروعات الصغيرة وإنما وضع مجموعة من المعايير والمؤشرات التي تختار لتتناسب مع طبيعة اقتصاد كل دولة وعلى أساسها يتم تصنيف المشروعات الى صغيرة أو متوسطة أو كبيرة ومن ثم يتم الاهتمام بها والعمل علي تمويلها وتنميتها، كما أن التفاوت في تعريف المشروعات الصغيرة من دولة لأخرى نابع من التقدم الاقتصادي للدولة، ومستوى معيشة أفرادها، ومدى التقدم في استخدام التكنولوجيا.

خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة

تعتبر المشروعات الصغيرة أحد أهم روافد العملية التنموية، وتتمتع المشروعات الصغيرة، بخصائص معينة تميزها عن غيرها ، ومن هذه الخصائص الآتى : (النسور، ١٩٩٩، ٢؛ السعدى، ٢٠٠٤، ٢٥؛ السالم، ٢٠٠٠، ٦٣)

١- سهولة تكوين هذه المشروعات: لانخفاض الاحتياجات المالية (رأس المال المستثمر) لتمويل هذه المشروعات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، وهذه

الخاصية شجعت أصحاب المدخرات القليلة والمتوسطة لإقامة هذه المشروعات، ويمكن أن تكون على شكل مؤسسة أفراد أو شركات تضامن، كما أن الإجراءات الإدارية المرتبطة بتكوينها تكون مبسطة.

٢- استقلالية الإدارة: ويعود ذلك إلى الملكية الفردية أو العائلية أو لعدد محدود من الأفراد لهذه المشروعات وعليه فإن معظم هذه المشروعات يكون مديرها صاحب المشروع، أي أن سلطة اتخاذ القرار بيد صاحب المشروع، وعليه يمكن لصاحب المشروع استقطاب وإرضاء العديد من الأيدي العاملة والعملاء.

٣- المرونة والقدرة على الانتشار: ويقصد بذلك قدرة هذه المشروعات على الانتشار الواسع بين البيئات المختلفة، وهذا الانتشار الواسع يساعد على التنمية المتوازنة جغرافيا بين مختلف الأقاليم والولايات، ويقلص أوجه التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين المناطق، ويساهم في إعادة التوازن السكاني للدولة.

٤- توفير فرص عمل جديدة: إن المشروعات الصغيرة قادرة على امتصاص البطالة وإيجاد فرص عمل جديدة لأنها لا تتطلب المهارات الفنية التي تتطلبها المشروعات الكبيرة، كما أنها في الغالب تكون قريبة من محل إقامة العمال، مما يوفر مصروفات السكن والسفر وغير ذلك.

٥- مساندة ومغذية للمشروعات الكبيرة: حيث تمثل مخرجات المشروعات الصغيرة مدخلا للمشروعات الكبيرة لدرجة أنها أصبحت لا تستطيع الاستغناء عنها ، وذلك لما تمتاز به من قدرة على تلبية نواقص الصناعات الكبيرة بتكلفة أقل.

٦- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية: نظرا لحرص العاملين في المشروع الصغير على النهوض به: نظرا لحرص العاملين في المشروع الصغير على النهوض به ورغبتهم في استحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، و كذا إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها كالصناعات التقليدية.

٧- الفعالية في التسيير: تتبع المشروعات الصغيرة في الغالب طرقا للتسيير لا تتميز بالتعقيد، بل بالسهولة والسيولة فيما يخص الهيكل التنظيمي، فهياكلها التنظيمية بسيطة و اتصالاتها مباشرة و تستطيع أن تستغل بشكل جيد الاتصالات غير الرسمية و الفعالة، كما ينطبق هذا الأمر يضا على عملية اتخاذ القرارات خاصة من حيث توفر المعلومات وسرعة وصولها والفعالية في استخدامها، وهذا لا يمنع من استخدام أساليب التسيير الحديثة.

٨- الكفاءة الاقتصادية: هناك اتجاه نحو التحول من المشروعات الكبيرة إلى المشروعات الصغيرة ، لكون المشروعات الصغيرة قادرة بفضل بساطة التكوين وجودة الإدارة على تقديم الخدمات المتميزة وتوصيل منتجاتها للمستهلكين بشكل أفضل من منافسيها الكبار.

٩- قوة التماسك الداخلي بين العاملين في المشروعات: حيث إن مالك المنشأة هو مديرها في أغلب الأحيان ، ومن ثم فهو يسعى باستمرار لكسب تأييد وتعاون العاملين معه وحثهم على الاجتهاد والحرص على مستقبل المنشأة.

١٠-الاعتماد على الموارد المحلية الأولية: تعتمد المشروعات الصغيرة- غالبا- على المواد الخام الأولية الموجودة في البيئة المحيطة، وهذا يضفي عليها ميزة تنافسية كبيرة نظرا لعدم الحاجة للاستيراد والعملة الصعبة وتوفير مصاريف النقل وغير ذلك من المزايا.

١١-أغلب هذه المشروعات يتسم بالروح الأسرية : ويرجع ذلك إلى قلة عدد العمال وصغر حجم المشروع، وكذلك بسبب قرب العاملين من بعضهم البعض ومعرفتهم لبعضهم، حيث تشير الإحصاءات إلى أن (٦٩%) من المشروعات الصغيرة يعمل بها أقارب لأصحاب تلك المشروعات.

١٢-تتميز المشروعات الصغيرة أيضا بدقة الإنتاج وجودته: ويرجع ذلك إلى التخصص في إنتاج سلع معينة، مما يعني ارتفاع مهارة العامل وزيادة إنتاجيته.

١٣-درجة المخاطرة ليست عالية: حيث يمكن إقامتها في المحلات الصغيرة والبيوت القريبة من الأسواق وكذلك في القرى والأرياف القريبة من مصادر المواد الأولية إذ أن طبيعة عمل هذه المشروعات يرتبط بشكل مباشر بالاحتياجات اليومية للأفراد.

وبعد عرض السمات والخصائص التى تتميز بها المشروعات الصغيرة ، قد يكون من المناسب عرض السمات والمهارات التى يجب أن تتوافر فى الشخص صاحب المشروع الصغير حتى يكتب له النجاح فى إدارة هذا المشروع بدرجة كبيرة.

السمات والمهارات الشخصية المطلوبة لأصحاب المشروعات الصغيرة

يحتاج صاحب المشروع الصغير الناجح إلى مجموعة من السمات والخصائص التي تميزه عن الآخرين، والتي تجعله قادراً على الاجتهاد والعزم في تنفيذ مشروعه الريادي الخاص به، والصبر عليه حتي يؤتي ثماره، وأهم السمات والمهارات هي: (النجار، والعلي، ٢٠١٠، ٥٨؛ ؛ Cheng et al., 2009, 559)

- الرغبة في النجاح: وهي الهدف الأسمى للرياديين(*)- أصحاب المشروعات الصغيرة- الذين يمتلكون درجات أكبر من الحماس والدوافع والرغبة في النجاح والتغلب على المعوقات مقارنة بالأشخاص العاديين.
- الثقة بالنفس: تساعد الثقة بالنفس الريادي على النجاح في عمله من خلال القدرة على حل المشكلات، وعدم الخوف من الأخطاء، والعمل على تصحيح الأخطاء والانحرافات وعدم تكرارها والإبداع والتطوير وإضافة قيم جديدة للمجتمع.
- الدافعية: يمتلك الرياديون دافعية وحافزاً نحو العمل أعلى من الآخرين، حتى إن هذه الدافعية تأخذ شكل التحدى والعناد لممارسة الأعمال الصعبة والشاقة

(*) يقصد بالريادي هنا صاحب المشروع الصغير أو مديره.

والمرهقة دون كلل أو ملل، كما أن لديهم استعداد للعمل لساعات طويلة، وفي الغالب يداومون طلية أيام الأسبوع، ويعملون حتي أثناء فترات مرضهم حيث يرون أن العمل يساعد على سرعة شفائهم.

- الالتزام والانضباط: يتعلم الرياديون من أخطائهم ويلتزمون بأهدافهم ولا يتخلون عن تخطيط أنشطتهم المختلفة، فنجاح الأعمال عندهم يعتمد على مدى التزامهم ومثابرتهم في العمل.
- المنهجية والتنظيم: يتميز الرياديون وأصحاب الأعمال بقدرتهم على ترتيب وتنظيم أوقاتهم بشكل جيد، فهم يرون الصورة بحجمها الكبير، وفي الوقت نفسه يعرفون جميع التفاصيل الدقيقة، فهم أصحاب منهجية وتنظيم مستمر لمواجهة الصعوبات والمشكلات في العمل، كما أن لديهم القدرة على وضع الأهداف الواقعية القابلة للإنجاز، والالتزام طويل الأجل بتنفيذها.
- الاستعداد والميل نحو المخاطرة: يتمتع رائد الأعمال الناجح بالشجاعة وحب المخاطرة ، حيث تقوم المخاطرة المحوسبة على العمل الدؤوب والمتواصل واستثمار الفرص واجتياز التهديدات، بخلاف المقامرة التي تعتمد على النصيب والمصادفة، وقد وجد أن الريادي غالباً ما يكون مقداماً، وذو قدرة عالية على حساب المخاطر المتوقع حدوثها والمواجهة النفسية والاقتصادية، واتخاذ القرار المناسب للتغلب على تلك المخاطر

- القدرة على المنافسة: يمتلك الريادي الناجح القدرة على المنافسة من خلال معرفة أين ومتي وكيف يبدأ مشروعه وبماذا يبدأ، بالإضافة إلى إتقان العمل بطريقة مبتكرة في ضوء قدرته على تحمل تداعيات كل جديد وثقته بنفسه وطموحه وقدرته على الابداع والابتكار، حيث تساعده هذه السمات على المنافسة الفعالة وقبول التحديات والتغلب على الصعوبات.
- تحمل المسئولية: يميل الرياديون إلى الاستقلالية في أعمالهم، ولذلك ينجزون ويديرون أعمالهم بطريقة متميزه وبروح المسؤولية العالية، وتأتي

المسؤولية من الروح القيادية التي يتمتعون بها وبقدرتهم على مواجهة المشكلات والتصدي لها لا الهروب منها.

- البحث عن الفرص الجديدة والبديلة: يتميز الريادي بالقدرة على البحث عن الفرص الجديدة والبديلة لمواجهة المشكلات والخروج من الأزمات، فهو لا يستسلم للمعوقات، ولا ينتظر حدوث المعجزات، حيث يبحث باستمرار عن الفرص الجديدة لتحسين العمل أو تسويق منتجاته أو تطويرها بطريقة مبتكرة، ويعتمد على مصادر متعددة للحصول على أفكار جديدة.
- تعدد البدائل: نظراً لتعدد صفات الريادي وسعة ثقافته، فإن سلوكه وتصرفاته الاقتصادية تعكس قدرته على إيجاد بدائل متعددة لحل المشكلة الواحدة والوصول لهدفه من أقصر طريق، حيث يتقن استخدام البدائل واستحداث المصادر المعرفية والتمويلية.
- القدرة على الإقناع: يمتلك الريادي القدرة على إقناع الآخرين، وتحفيزهم للتحرك في الاتجاه الإيجابي في جو من اللباقة والمودة والمرونة.
- التعامل مع الفشل وتحمل المخاطر: يجيد الرياديون التعامل مع مواقف الفشل ويعتبرونها دروساً مستفادة وخبرات مكتسبة بغض النظر عن الخسائر، كما يسعون للمخاطرة المحوسبة ويرون فيها فرص مواتية لتحقيق النجاح.
- القدرة على التفكير الابتكاري والمعرفة الفنية والعلمية: يتميز الرياديون بقدرتهم على التفكير الابتكاري والتحليل الاستراتيجي للمواقف الحرجة التي يواجهونها، مما يمنحهم قدرة على استخدام الموارد الخارجية والاستفادة من خبرات الآخرين ومساعداتهم من أجل إنجاز الأهداف المحددة بدقة وواقعية في ضوء تمتعهم بخبرات فنية تساعدهم على تحديد أوجه الخلل والقصور، وفهم واستيعاب التقارير المالية والرقمية والحساسية والدقة في التعامل مع النقود لوضع كل مبلغ مالي في محله .

وبالإضافة إلى السمات السابق ذكرها وضرورة توافرها فى صاحب المشروع لكى ينجح هذا المشروع ، هناك أيضا عناصر لابد من وجودها لإتمام هذا النجاح توضحها السطور التالية:

عناصر تشغيل المشروع الصغير

يحتاج المشروع الصغير إلى مجموعة من العناصر الأساسية لتشغيله ، و هذه العناصر هي: (هيكل، ٢٠٠٣، ٢٠)

- الإدارة (Management): وتتضمن جميع الوظائف والأنشطة التي تقوم بها إدارة المشروع لضمان تشغيله بصورة جيدة.
- القوى العاملة (Man power): وهم البشر العاملون في المشروع والذين يعملون على إنتاج السلع وتقديم الخدمات سواء أكانوا فنيين أم إداريين.
- المواد (Materials): وهي الخامات التي تدخل في إنتاج السلع والخدمات التي يقدمها المشروع لزبائنه.
- الآلات والمعدات (Machines): وهي ما يحتاجه المشروع من ماكينات وآلات لإنتاج السلع وتقديم الخدمات.
- السوق (Market): وهم الزبائن الحاليين والمحتملين.
- المال (Money): وهو أساسي لتحقيق وإنجاز المتطلبات السابقة.

وبالإضافة لما سبق فإنه يجب أن يكون واضحا أن العناصر المادية والمالية مطلوبة ومهمة ولكنها لا تكفي لنجاح المشروع ، حيث إن العناصر المعنوية لا تقل أهمية عن العناصر المادية وهي الفكرة المناسبة والإصرار والتحدى والثقة بالنفس والعلاقات الإنسانية وغيرها.

عرض هذا المبحث لمفهوم المشروعات الصغيرة والسمات والخصائص التى تميز تلك المشروعات عن غيرها والسمات المطلوب توافرها فى أصحاب تلك المشروعات لكى يكتب لها الاستمرار والنجاح، وقد بينت خصائص وسمات تلك

المشروعات مدى أهميتها للدول النامية ومن بينها مصر، وأنها الأنسب لعملية التنمية الاقتصادية بتلك الدول ، وعليه يحْسُن توضيح دور تلك المشروعات فى التنمية الاقتصادية ومدى أهميتها وذلك من خلال المبحث القادم.

المبحث الثاني

الدور الاقتصادى للمشروعات الصغيرة

تحتل المشروعات الصغيرة الأهمية الأولى في الاقتصاديات الوطنية كونها المحرك الرئيس والمصدر الفاعل لنمو وتطور الاقتصاد، وما زالت أحد أهم روافد العملية الاقتصادية والاجتماعية في اقتصاديات الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، كما تعد العمود الفقري لأي اقتصاد وطني، وخاصة بعد أن شهد هذا القطاع انتشاراً واسعاً في مختلف أرجاء العالم خلال السنوات الأخيرة وأصبحت تشكل نسبة كبيرة من الاقتصاد الوطني، ومما يدل على أهميتها في الاقتصاديات الوطنية سواء أكانت اقتصاديات نامية أم متقدمه هو هذه الإحصائية التي تؤكد مدى اتساع حجم المشروعات الصغيرة، فعلى سبيل المثال: انه من بين (٢١) مليون مشروع في الولايات المتحدة الأمريكية هنالك ما يقارب (٢٠,٥) مليون مشروع صغير بحيث تشكل ما نسبته(٩٨%) من إجمالي المشروعات الأمريكية وبنسبة (٤٢%) من مجمل مبيعات الأعمال وتساهم في خلق(٥٨%) من إجمالي فرص العمل المتاحة في أمريكا، وفي كندا تساهم في توفير(٣٣%) من فرص العمل، وفي اليابان (٥٥,٧%)، والفلبين (٧٤%) ، واندونيسيا (٨٨%) ، وكوريا الجنوبية(٦٥%) ، وغانا(٨٥%) ، والهند (٧٨%) ، وتنزانيا (٦٣%) ، وكوريا (٣٥%) من فرص العمل فيها (Wilson,1986, 101)، كذلك فإن المشروعات الصغيرة تساهم بحوالي(٤٦%) من الناتج المحلي العالمي ، كما تستحوذ على (٣٥%) من الصناعات اليدوية في العالم ، وللدلالة على أهمية المشروعات الصغيرة فقد أعلنت الأمم المتحدة عام ٢٠٠٥ بأنه" العام الدولي للمشروعات الصغيرة " (تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦)

ويحتل قطاع المشروعات الصغيرة مكانة متميزة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية ، ويتوقع لهذه المشروعات أن تكون قاطرة التنمية الاقتصادية في هذه الدول خلال العقود القادمة،وأن تساهم في توفير العديد من فرص العمل اللازمة للزيادة السكانية المطردة، حيث يتنامى دور قطاع المشروعات الصغيرة في خلق الوظائف لمقابلة احتياجات الدول العربية باستحداث (١٠٠) مليون فرصة عمل فيها خلال العشرين سنة القادمة، ومكافحة البطالة في الدول العربية التي تقدر معدلاتها بنحو (٢٤%)، وترتفع التقديرات في بعض الدول إلى (٣٢%) وكذلك فقد حظيت بالاهتمام من قبل الدول العربية حيث تم إنشاء الاتحاد العربي للمنشآت الصغيرة ويتبع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعه الدول العربية، وقد بلغ من اهتمام الدول العربية بهذه المشروعات أن شكلت مؤسسات متخصصة للإشراف عليها وتنميتها ضمن نشاط المؤسسات الصغرى، من بينها وكالة الترويج للصناعة في تونس، والوكالة الوطنية لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وغيرها، ووكالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المغرب. (خليل، ٢٠٠٧، ٥٨)

ولقد تغيرت النظرة إلى هذا النوع من المشروعات، حيث أكدت معظم البحوث الميدانية والتقارير الرسمية في كثير من الدول على أهمية الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة في الاقتصاد القومي وأدركت ذلك كثير من الدول مثل مصر، ولبنان، والأردن والعديد من دول جنوب شرق أسيا إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وقد حققت الدول التي امتلكت عدداً كبيراً من المشروعات الصغيرة مثل ايطاليا وتايوان وهونج كونج نموا اقتصاديا أسرع من جاراتها التي امتلكت شركات كبيرة٠ (سليمان، ١٩٩٨، ٢٠)

ويمكن الإشارة إلى أهمية هذه الصناعات بما ذكره فريدمان (Friedman) ، إذ فسر جوهر المعجزة اليابانية بدور المشروعات الصغيرة بكل ما تتمتع به من مرونة وديناميكية وليس بفعل عمل الشركات المتحدة العملاقة، ومن المؤشرات الدالة على أهمية المشروعات الصغيرة في الاقتصاديات الوطنية هو ذلك المؤتمر الذي عقد في

البيت الأبيض عام ١٩٨٠ لتحديد ماهية المشروعات الصغيرة، حيث شارك فية العديد من أصحاب القرار والاقتصاديين والباحثين ورجال الأعمال، وقد كان هذا المؤتمر مؤشرا على أهمية هذا القطاع في التنمية الاقتصادية في كافة الدول على اختلاف أنظمتها الاقتصادية . (Thorsten& Aygagari,2003, 2-3)

وبالإضافة لما سبق، فإن المشروعات الصغيرة يمكن أن تُسهم فى التنمية الاقتصادية من خلال الآتى : (شتيوى وآخرون، ٢٠٠٢، ١٣٤؛ المحروق، ٢٠٠٧، ٢٧٨؛ الحمورى، ٢٠٠٧، ٥٠٤؛ صقر، ٢٠٠٤، ١-١٠، الأسرج، ٢٠٠٦، ٥٢)

١- الحد من مشكلة البطالة : حيث تستخدم المشروعات الصغيرة فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميّز بارتفاع كثافة العمل، وهي تعمل على خلق فرص عمل تمتص جزءاً من البطالة وتعمل في ذات الوقت على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية؛ مما يساعد الدول التي تعانى من وفرة العمالة وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبّد تكاليف رأسمالية عالية، وتوفر هذه المشروعات فرصاً عديدة للعمل لبعض الفئات، وبصفة خاصة الإناث والشباب والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهّلين بعد للانضمام إلى المشروعات الكبيرة والقطاع المُنظم بصفة عامة.

٢- الإسهام فى تحقيق العدالة والتوازن الجغرافي وتقريب الهوة بين الفقراء والأغنياء: ففي العديد من التجارب التنموية نمت المراكز الحضرية على حساب المناطق الريفية، مما أدى إلى غياب العدالة وزيادة الفجوة بين الريف والحضر، ولهذا فإن التوسع في المشروعات الصغيرة وانتشارها يساعد على تخفيف غياب التوازن في توزيع الدخول، إضافة إلى تقليل تمركز المشروعات في المدن وزحف أهل الريف إلى المدن.

٣- تحقيق الترابط بينها وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى: مثل الزراعة وقطاع النقل وغيرها، كما أن المشروعات الصغيرة يمكن أن تقوم بإنتاج القطع والأجزاء التي تحتاجها المشروعات الكبيرة.

٤- <u>الإسهام فى ضبط الموازنة العامة وميزان المدفوعات :</u> حيث تلعب المشروعات الصغيرة دوراً مؤثراً في دعم الناتج المحلي لكونها أداة فاعلة في توسيع القاعدة الإنتاجية عند تطبيق استراتيجيات دعم الصادرات والحد من الواردات مما يساهم في علاج الاختلالات الهيكلية لموازين المدفوعات وخاصة في الدول النامية.

٥- <u>تغذية الصناعات الكبيرة بمستلزمات الإنتاج:</u> حيث تعتمد الشركات الدولية حالياً على الاستفادة من المشروعات الصغيرة في إنتاج المكونات الرئيسة لخطوط إنتاجها، والتي تشكل في بعض الصناعات أكثر من(٧٥%) من المكون الرئيس.

٦- <u>تنمية الإبداع والابتكارات التكنولوجية وغيرها:</u> ففي اليابان مثلاً يعزى(٥٢%) من الابتكارات إلى أصحاب هذه المشروعات ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية فإن أكثر من ثلث براءات الاختراع التى تسجل سنويا تعود إلى الأفراد وأصحاب الأعمال الصغيرة وليس للشركات العملاقة التى تنفق الملايين على البحث والتطوير، كما أن أكثر من ربع براءات الاختراع التى تسجل في الدول المتقدمة صناعيا تسجل من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة.

٧- <u>استثمار المدخرات المالية للأفراد:</u> والتى كثيرا ما تكون مدخرة أو مكتنزة دون إدخالها في الدورة المالية للاقتصاد الوطنى، فكثيرا ما يحجم الأفراد عن المساهمة في بعض المشروعات الكبيرة التى لا يملكون معلومات عنها ولن يكونوا بطبيعة الحال ممن لهم القدرة على التأثير فيها أو ممن يساهمون في إدارتها، وذلك بفعل حجم المساهمة البسيطة التي تمنحها لهم قدراتهم المالية، ولكن عن طريق المشروعات الصغيرة تجد هذه المدخرات طريقها للاستثمار في هذه الأعمال عن طريق الأهل والأصدقاء وهى الطريقة الغالبة في تأسيس المشروعات الصغيرة.

٨- تنمية وحماية الصناعات التقليدية: تحظى بقبول شديد لدى العديد من شعوب العالم، والتى تتطلب إمكانات مادية بسيطة ومهارات فردية عالية، إلى جانب كونها تغطي مدى بالغ التنوع والاتساع مثل:تصنيع الغذاء والغزل والنسيج والملابس والسجاد والحصير والفخار والنحاس ، وغيرها.

٩- الاستثمار فى المواد الأولية المحلية : سواء أكانت سلعاً نصف مصنعة أو خامات غير مستثمرة.

١٠- تلبية متطلبات السوق المحلية : خصوصاً في البلدان النامية التي تعاني من صغر حجمها ونطاقها الضيق وانخفاض القدرة الشرائية لدى الأفراد.

١١- التشغيل الذاتى لمحدودي الدخل وخريجى الجامعات والمعاهد: وخاصة التخصصات التقنية والفنية، حيث إن ديمقراطية التعليم في جميع مراحله أفضت إلى تزايد كبير في أعداد قوة العمل الجديدة والشابة من حاملى الشهادات العليا والمتوسطة، وأدت إلى تحول هام في هياكل سوق العمل، ومن ثم فإن هذه المشروعات تمثل أحد الحلول الأساسية لاستيعاب الكفاءات وأصحاب المؤهلات العليا والمتوسطة دون عناء ورسم خطط كبيرة وتعديلات في مسيرة الاقتصاد الوطنى.

١٢- تحقيق الاستقرار الاجتماعى والسياسى: خصوصا وأن لديها القدرة على إعطاء الفئات الاجتماعية المهمشة الفرصة لتفاعلهم في العملية الإنتاجية المبدعة والتعبير عن ذواتهم وطموحاتهم.

١٣- تفعيل دور المرأة فى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة: بما يعزز دورها الريادي والاجتماعي، فكثيرمن المشروعات الصغيرة تناسب إلى حد كبير عمل المرأة، وخاصة ربة المنزل ، فالمرأة في المنزل تستطيع أن تقوم بكثير من الأعمال الصغيرة التي لا تتعارض مع عملها في منزلها، كبعض الأعمال الحرفية وغيرها.

١٤- تقوية العلاقات الاجتماعية: من خلال التفاعل المستمر بين أصحاب المشروعات الصغيرة وفئات المجتمع المختلفة، بحكم أن غالبية عملاء المشروعات الصغيرة محليين وبحكم الروابط القائمة بين العاملين فيها.

١٥- خلق المنافسة بينها وبين المشروعات الأخرى سواء المتوسطة أم الكبيرة: ويرجع ذلك لعدة أسباب منها؛ العدد الكبير لهذه المؤسسات، وصغر الحجم والتقارب بينها، والتشابه في الظروف الداخلية للمؤسسات، ، كما أن تنوعها في كافة المجالات لا يجعلها تقتصر في عملها على جانب محدد من الاقتصاد، فهى تلبى حاجات المستهلكين الخدمية والإنتاجية على حد سواء وفي جميع الأماكن، بما يتناسب مع تلك الاحتياجات وأذواق المستهلكين.

١٦- القضاء على المشكلات المترتبة على زيادة وقت الفراغ لدى الشباب وإدمان التعامل مع النت: وما يترتب على ذلك من مشكلات لا أخلاقية وأمنية

مما سبق يتضح أن المشروعات الصغيرة يمكن أن تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية الاقتصادية الفعالة وكذلك التنمية الاجتماعية، وهذا بدوره يدعم الاقتصاد القومي ومن ثم زيادة دخل الفرد، وتحقيق السلام الاجتماعي.

وبعد الانتهاء من توضيح ماهية المشروعات الصغيرة وأهميتها الاقتصادية، يحْسُن الانفتاح على تجارب بعض الدول المتقدمة في هذا المجال للاسترشاد بها في مواجهة التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة بمصر وهذا هو موضوع المبحث القادم.

المبحث الثالث

التجربة الماليزية والهندية للنهوض بالمشروعات الصغيرة والدروس المستفادة منها

من المفيد هنا الاطلاع والاستفادة من تجارب بعض الدول الأخرى والتى نشطت فيها المشروعات الصغيرة وكان لها دور واضح فى التنمية الاقتصادية بهذه الدول ، وهذه التجارب كثيرة ومتنوعة ومثيرة، وفيها بعض ما يرشدنا فى جهدنا لجعل المشروعات الصغيرة في مصر وسيلة للتنمية، وسلاحا لمكافحة الفقر والتهميش ، ومجالا للحد من البطالة ، خاصة بين فئات الشباب ، والقوى العاملة من الإناث .

وتم اختيار تجربة كلا من ماليزيا والهند؛ فماليزيا نجحت فى تطوير هذه المشروعات دون تكلفة كبيرة وبذلك دعمت الصادرات وأوجدت فرصا للابتكار وخاصة فى مجال الخدمات والاقتصاد الرقمى وحققت جودة عالية مع إنتاجية مرتفعة، كما اعتبرت الهند هذه المشروعات قاطرة لنموها واعتمدتها وسيلة للعدالة وتقليل الفوارق خاصة بين الريف والحضر وبين مختلف أقاليم الهند ، وبهذه المنشآت استثمرت المعرفة لتصبح الهند قطبا فى تصدير خدمات التقنية الرفيعة فى الاتصال والنظم والمعلوماتية ، وفيما يلي عرض لهاتين التجربتين.

أولا: التجربة الماليزية

لعل من أبرز التجارب الاقتصادية الناجحة ، والتي حازت على اهتمام وتقدير العالم هي التجربة الماليزية ، حيث استطاعت ماليزيا خلال فترة زمنية لم تتجاوز عقدين من الزمن بفضل رئيس وزرائها الدكتور مهاتير محمد (١٩٨١- ٢٠٠٣) أن تتحول من دولة زراعية تعتمد على إنتاج وتصدير المواد الأولية ، واستهلاكية لكل ماينتجه الخارج ، إلى دولة من أهم دول العالم المنتجة والمصدرة للتكنولوجيا ، ويسهم

قطاع الصناعة فيها بنحو (٩٠%) من الناتج المحلي الإجمالي ، ولتحتل ماليزيا مكانة متميزة بين دول العالم المتقدمة صناعيا . (عباس والدسوقى، ٢٠١٩، ١١)

ويعد الاقتصاد الماليزي اقتصاداً صناعياً وتسويقياً حديث النشأة؛ حيث يشغل الاقتصاد الماليزي المرتبة الخامسة والثلاثين ضمن أكبر مجموعات الاقتصاد العالمي، والمرتبة الرابعة من بين مجموعات الاقتصاد في بلاد جنوب شرق آسيا، كما تعد ثالث أغنى الدول في جنوب شرق آسيا من ناحية إجمالي الناتج المحلي الفردي، بالإضافة إلى ذلك فإن اقتصاد ماليزيا يتّصف بمستوى عالٍ من التّنوع والقوة، حيث بلغ مقدار صادراتها من المنتجات التكنولوجية الحديثة حوالي(٦٣,٣) مليار دولار عام ٢٠١٤م، والذي يعتبر ثاني أكبر مقدار بعد دولة سنغافورة، هذا إلى جانب كونها ثاني أكبر مصدرٍ لمنتجات زيت النخيل على مستوى العالم بعد إندونيسيا، ويُضاف إلى زيت النخيل مجموعة رئيسة من الصادرات الماليزية بما فيها المنتجات الالكترونية والكهربائية، والبترول ، والآلات، والمنتجات الكيميائية، والأجهزة العلمية والبصرية، والمنتجات الخشبية والمعدنية.(Sawe,2017)

ويوجد في ماليزيا أكثر من (٥٠٠٠) آلاف شركة أجنبية (مملوكة لأشخاص او هيئات غير ماليزية)، وأغلب هذة الشركات تمارس أعمالها دون أي مشاكل ويحقق أصحابها الكثير من الأرباح، ويرجع ذلك إلى الموقع المتميز والاستقرار السياسي والاقتصادي وتوافر الموانئ ومرافق الشحن والبنية التحتية المتميزة والتسهيلات المقدمة من قبل الحكومات وتوافر مكاتب في مختلف أنحاء العالم لمساعدة وإرشاد الراغبين في إقامة المشروعات علي الأراضي الماليزية كلها عوامل أدت إلى النجاح.((https://small-projects.org/%D8%A7%D9%84

لقد كان للمشروعات الصغيرة دور كبير فى تحقيق ونجاح عملية التنمية فى ماليزيا وبلغت تلك المشروعات (٨٦%) من إجمالى المشروعات بها ، وتساهم هذه المشروعات بـ (٣١%) من الناتج المحلى و(٥٦%) من التشغيل الكلى و(١٩%) من قيمة الصادرات .(Moh,2006,25)

ويطغى النشاط الخدمى على هذه المشروعات إذ يمثل(٨٦,٥%) منها ليبقى (٧,٣%) و (٦,٢%) للصناعة والزراعة على التوالى ، و يتركز هذا النشاط فى أعمال البيع (٥٥,٥%) والمطاعم والفنادق (١٤,٧%) والمهن الحرة والأعمال (٨%) والنقل والمواصلات (٦,٥%) . National SME Development (council,2010,21)

وتم الاهتمام بهذه المشروعات ووضعها ضمن خطط التنمية الشاملة منذ الخمسينات . فقد ركزت هذه الخطط على التنمية الاقتصادية والريفية (١٩٥٧ – ١٩٧٠) ثم على التنمية مع العدالة والوحدة الوطنية ومكافحة الفقر (١٩٧١ – ١٩٩٠) ثم التنمية الشاملة (١٩٩١ – ٢٠٢٠) التى تفرعت إلى التنمية المتوازنة (١٩٩١ – ٢٠٠٠) وبناء مرونة وقدره على المنافسة (٢٠٠١ – ٢٠١٠) وفى إطار زيادة القدرة على المنافسة من حيث الجودة كان هناك (٤٨,٦%) من المشروعات فى ماليزيا عام ٢٠٠٧ حصلت على شهادة الأيزو (ISO) وليس لهذه النسبة نظير إلا فى بلدان قليلة أخرى نامية .

(bttp:/data.worldbank.org/indieator/Ic.FRM.ISOC.ZS)

ومن أهم المبادرات الحكومية لدعم المشروعات الصغيرة كانت من خلال مجلس وطنى يشرف على تنمية هذه المشروعات National SME Development) (council وتضمنت مبادرات هذا المجلس الآتي :(تقرير التنمية البشرية فى ماليزيا ، ٢٠٠٥)

- العمل على تحسين البنية الأساسية المادية وتلك الخاصة بإدارة المعلومات ومن ذلك إنشاء بوابة المعلومات حول تلك المشروعات .
- تقوية وتعزيز قدرات هذه المشروعات من خلال دعم التسويق والترويج والتدريب وتنمية الموارد البشرية والخدمات الاستشارية ودعم الرياديين وتنمية التكنولوجيا والتوعية .

- القيام بتمويل هذه المشروعات من الموازنة الحكومية وبلغ إجمالى تمويلها حتى عام ٢٠٠٥ (١٢,٧)بليون رينجت (حوالى ٤ مليار دولار) توزعت بين قروض ميسرة ومنح وصناديق واستثمارات .

وما يميز التجربة الماليزية هو الاهتمام الحكومى بالمشروعات الصغيرة من خلال وضعها فى خطط التنمية وبذل جهود استثنائية لتحسين الجودة وزيادة فرص التصدير وتطوير القدرات التكنولوجية، وبجانب ذلك تتميز هذه التجربة بحاضنات الأعمال خاصة التكنولوجية منها، حيث بدأ تبنى الحاضنات من قبل الجامعات والمراكز البحثية وشركات التكنولوجيا الكبيرة ، وأغلب الحاضنات يرتبط بتكنولوجيا المعلومات والوسائط المتعددة والتكنولوجيا الحيوية .

والحكومة هى الراعية لهذه الجهود خاصة من خلال مركز حاضنات الأعمال التكنولوجية وهو فى الحقيقة المعهد الماليزى للمواصفات والبحوث الصناعية، ويتولى هذا المركز رعاية حاضنات الأعمال والذى بدأ بمرحلة التنمية الريادية (رفع مستوى المهارة والابتكار) ثم مرحلة التكوين المؤسسى (الأبنية – المعدات – متطلبات تكنولوجية والإدارة) وأخيرا مرحلة التسويق والربط مع الشركات الكبيرة والمجهزين ومجتمع الأعمال المحلى والعالمى .(درج، ٢٠١٥، ١٣٦٥)

وتعد البنوك هى الممول الرئيس لهذه المشروعات باختلاف أنواعها ، حيث بلغت نسبة التمويل منها فى عام ٢٠٠٩ (٥٩,٤%) ، ثم الأسهم (٢٩,٥%) ، ثم الأصدقاء والأقارب (١٩,١%) . وتغطى المنح والبرامج الحكومية(١٨,٤%) ولا يسهم الإقراض المتناهى الصغر Microfinance إلا بنسبة (٢,٦%) أما مساهمة التعاونيات فمحدودة للغاية (١,٨%) (المجلس الوطنى للصناعات الصغيرة والمتوسطة، ٢٠١٠، ٣٧)

وماليزيا بفضل جهودها فى التنمية الشاملة المتكاملة تبوأت موقعا جيدا فى كل المؤشرات والمقاييس مقارنة بدول العالم الأخرى .

ثانيا: التجربة الهندية

تعتبر التجربة الهندية في التنمية، واحدة من أكثر التجارب التي أثارت جدلا كبيرا، بشأن تمكن الهند من تحقيق طفرة كبيرة في التنمية، علي الرغم من ارتفاع نسبة الفقراء بها، حيث يمثل الفقراء حوالي(٢٥ %) من السكان في الهند، إضافة إلي أنها استطاعت تحقيق تلك التنمية في ظل الاختلافات، والتناقضات التي تسودها، سواء من حيث عدد الأديان، والمعتقدات ، أو عدد اللغات، واللهجات، حيث تصل عدد اللغات المستخدمة في الهند إلي (٣٣) لغة. (Bipan,2001, ٣٥٠)

و مر الاقتصاد الهندي بمرحلتين هامتين: الأولي مرحلة الانعزال عن العالم، وهي الفترة الممتدة منذ استقلال الهند من الاحتلال البريطاني عام ١٩٤٧ م التي استمرت حتي أزمة الاقتصاد الهندي عام ١٩٩١، و اتسمت هذه المرحلة بالاعتماد علي سياسة الاكتفاء الذاتي، ومركزية الدولة، والتوسع في تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل كبير والاعتماد علي القطاع العام.(سعيد، ٢٠٠٠)

و انتشرت العديد من المشكلات في تلك المرحله مثل ارتفاع معدلات التضخم، والدخول في مرحلة الإفلاس عام ١٩٩١ م، حيث وصل الأمر إلي أن (٢) من كل (٥) مواطنين في الهند يقعون تحت خط الفقر، في عام ١٩٨٢ وصل الدين الصافي إلي(٤٦%) من الناتج المحلي، ثم ارتفع إلي (٧٥%) عام ١٩٩٠، وبذلك دخلت الهند في مرحلة الخطر عام ١٩٩١ حيث وصل الأمر أن الدولة لم تعد تمتلك احتياطي نقدي يكفي سوى لأسبوعين فقط .(business.mapsofindia.com)

ثم انتقلت الهند إلي مرحلة أخري- الثانية- متناقضة تماما عام ١٩٩١، ودخلت مرحلة التحول إلي الاقتصاد الحر والخصخصة، وزيادة دور القطاع الخاص، واتسمت هذه المرحلة بالتحول الحذر، نظراً للتوترات التي شهدتها، والمخاوف من عملية التحول إلي الاقتصاد الرأسمالي، وأجرت التحرير الكامل لسعر صرف العملة الهندية (الروبية) عام ١٩٩٣، واتسمت هذه المرحلة بالانفتاح الاقتصادي، وإلغاء القيود علي

الاستثمارات الأجنبية، ورأس المال الأجنبي، وتملك الأجانب في العديد من القطاعات الاقتصادية، حيث تملك الأجانب (٤٩%) من قطاع الاتصالات، و (٥١%) من قطاع الأدوية،و ظهرت الهند كتجربة اقتصادية رائده ونما الاقتصاد الهندي بشكل كبير وارتفع متوسط دخل الفرد ومتوسط العمر، إضافة إلي دخول الهند في الصناعات التكنولوجية ومجال النانو تكنولوجي.(web.worldbank.org)

ولكى تحقق الهند تلك الطفرة الهائلة فى عملية التنمية الاقتصادية والخروج من النفق المظلم اقتصاديا اهتمت بالمشروعات الصغيرة اهتماما كبيرا وظهر ذلك جليا في الدعم الحكومي الذي وجهته إلي تلك المشروعات ، حيث احتلت المشروعات الصغيرة مكانة كبيرة في الاقتصاد والصناعة، فمن خلال المشروعات الصغيرة كثيفة العمالة، التي لا تحتاج إلي رأس مال كبير، استطاعت الهند زيادة حجم الإنتاج الصناعي، وتوليد الكثير من فرص العمل، فقد مثل إنتاج المشروعات الصغيرة حوالي(٥٠%) من حجم الإنتاج الصناعي، ويعمل بها ما يقرب من(١٧) مليون عامل، وبذلك أصبحت المشروعات الصغيرة تحتل المركز الثاني بعد الزراعه مباشرة . (زكار، ٢٠٠٣، ٥)

وتعرف المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي لا تزيد تكلفتها الاستثمارية عن (٦٥) ألف دولار، ويوضح الجدول التالي أهم المؤشرات التي تظهر الأهمية النسبية للمشروعات الصغيرة ونسب مشاركتها في تنمية الاقتصاد الهندي.

جدول (١): نسب مشاركة المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الهندي (الملتقى الدولى ، ٢٠٠٦، ١٧٥٠)

البيان	نسبة المشاركة
الناتج المحلي الإجمالي	%30
إجمالي الصادرات الصناعية	%45
عدد المشروعات الصناعية	%95
إجمالي الإنتاج الصناعي	%40
عدد الوحدات المسجلة	3.2 مليون وحدة
العمالة	18 مليون

ويتمثل الدعم الحكومي لتلك المشروعات في: (The Indian government report ,2015,56)

١. توفير التمويل اللازم لتلك المشروعات بأسعار فائدة منخفضة، لضمان استمرار الإنتاج .
٢. الحماية من المنافسة مع الصناعات الكبيرة حيث أصدرت قوانين توصي بتخصيص (٨٠) سلعة لا ينتجها إلا المشروعات الصغيرة و المتوسطة فقط، إضافة إلي السماح للصناعات الكبيرة بتصنيع المنتجات الخاصة بالمشروعات الصغيرة، بشرط تصدير (٥٠%) من ذلك الإنتاج، بهدف تدعيم الصادرات .
٣. توفير البيانات، والمعلومات اللازمة للمشروعات الصغيرة عن حالة الأسواق، واحتياجاتها، إضافة إلي تطبيق أسلوب العناقيد الصناعية الذي ساعد علي تجمع

المشروعات الصغيرة، والربط بينها، وإنتاج منتجات مكملة للمشروعات الكبيرة ومغذية لها، إضافة إلي المساعدة في عمليات التسويق الملائم لإنتاج المشروعات الصغيرة.

٤. تدعيم البنية الأساسية لتلك المشروعات، مع الاهتمام بالتدريبات اللازمة للعمال، وتوجيه الدعم الإداري والفني.

٥. العمل علي إنشاء وتعديل القوانين بما يتوافق مع احتياجات تلك المشروعات.

٦. إنشاء جهاز (إدارة الصناعات الصغيرة والريفية) الذي يعمل علي تعظيم دور المشروعات الصغيرة في الاقتصاد القومي، والعمل علي التصدي لكل التحديات والمعوقات لتلك المشروعات.

٧. توجيه الدعم المادي لها حيث أنشأت الهند صندوق لدعم المشروعات الصغيرة، والمتوسطة برأس مال قدره (٥٠) مليون دولار .

٨. إقامة نظام للإعفاء الضريبي الخاص بالمشروعات الصغيرة ، الذي يعتمد علي أن تقل نسبة الإعفاء الضريبي بشكل تدريجي مع الزيادة في رأس مال المشروع .

٩. توجيه العديد من الإعفاءات الضريبية، والمزايا الأخرى، في المناطق الريفية، بهدف توزيع عمليات التنمية علي مختلف الأقاليم الجغرافية، وتدعيم التنمية الاقتصادية بتلك المناطق.

١٠. إقامة شبكات الطرق، والمياه، والكهرباء، وغيرها، بهدف المساعدة علي تطبيق أسلوب العناقيد الصناعية، والمجمعات الإنتاجية.

١١. إقامة اتفاق بين المشروعات الصغيرة والشركات الحكومية الهدف منه إشراك تلك المشروعات في إنتاج (٣٠%) من المعدات الهندسية الثقيلة، و(٤٥%) من المعدات الهندسية المتوسطة، و (٢٥%) من وسائل النقل، و(٤٠%) من المنتجات الاستهلاكية. (عبد العاطى، ٢٠١٠، ٧١)

ومن الجدير بالذكر أن تلك المشروعات تقوم بتشغيل (٥٩) مليون هندى ، ويقدر عدد هذه المشروعات بـ (٢٦) مليون وحدة إنتاجية ، وتنتج هذه المشروعات (٤٥%) من الإنتاج الصناعى وتساهم بـ (٤٠%) فى قيمة المنتجات المصدرة ، وتميزت هذه المشروعات بتنوعها الشديد فهى تنتج ستة آلاف سلعة وخدمة تتراوح بين الصناعات التقليدية إلى منتجات التقنية الرفيعة ، وهى توجد فى الريف كما توجد فى الحضر (٤٥,٤% مشروع فى الريف) .(بوالو، ٢٠١١، ٨٥)

والغريب فى تجربة الهند أن المشروعات الصناعية هى الغالبة (٦٦,٧%) أما الخدمات فهى تمثل (١٧%) عكس تجربة ماليزيا ، وهناك نسبة هامة تقوم بعمليات الصيانة والإصلاح (١٦,٣%) ، وأغلب هذه المشروعات هى ضمن القطاع غير المنظم، فالمشروعات التى تمسك حسابات منظمة لا تزيد نسبتها عن (٢٨,٢%) (زهير، ٢٠١٠، ٥٦)

لقد أثبتت الدراسات فى الهند أن المشروعات الصغيرة هى المولد الأكبر لفرص العمل حيث حققت معدل نمو فى التشغيل بلغ فى المتوسط(٧%) سنويا خلال الفترة ١٩٩٢ – ٢٠٠٩، مع تحقيق طفرة فى النمو خلال عام ٢٠٠٦ بلغ فيها معدل نمو التشغيل(٤٢,٥%) وطفرة أقل عام ٢٠٠٥ بلغت(١٢,٣%) ، وبصورة موازية تطورت صادرات هذه المشروعات بتحقيق معدل نمو سنوى تراوح بين(٧,٦%) ١٩٩٦ و(١٠١,٦%) عام ٢٠٠٦. (ميريديث، ٢٠٠٩، ١٥٥)، فلا غرابة أن تعتبر هذه المشروعات قاطرة النمو فى الهند وأن تزداد العناية بها منذ عام ٢٠٠٧ بشكل خاص ، وقد أصبح هذا شكلا مميزا للتجربة الهندية .

جدير بالذكر أن النجاح الذي حققته تجارب كلا من دولتى ماليزيا والهند في مجال دعم وتطوير المشروعات الصغيرة هو حصيلة مجموعة من الخطط والسياسات التى تبنتها هاتين الدولتين ، سواء ما يتعلق بالتمويل أو التدريب أو التسويق أو

التشريع أو الإعفاء الضريبى أو تبنى حاضنات الأعمال والحماية من المنافسة وتطبيق أسلوب العناقيد الصناعية الذى يجعلها مكتملة ومغذية للمشروعات الكبيرة، وسوف يظهر ذلك في المحور الخامس من البحث والخاص بسبل النهوض بالمشروعات الصغيرة في مصر.

وبعد إلقاء الضوء على تجربة دولتى ماليزيا والهند باعتبارهما من أفضل الدول التى تعاملت مع المشروعات الصغيرة، يحْسِّن تسليط الضوء على المشروعات الصغيرة في مصر وتشخيص الصعوبات التي تواجهها ، وهذا ما سيوضحه المبحث القادم.

المبحث الرابع
المشروعات الصغيرة فى مصر
(الواقع- التحديات)

بعد الوقوف على الإطار المفاهيمى للمشروعات الصغيرة، وأهميتها الاقتصادية، وبعد عرض النقاط المضيئة المتعلقة بهذه المشروعات فى كلا من ماليزيا والهند، يحسُن الوقوف على واقع هذه المشروعات فى مصر وما تواجهه من صعوبات بغرض التوصل للحلول المناسبة لهذه الصعوبات، وهذا هو موضوع المبحث الحالى الذى تم تقسيمه إلى محورين هما:

الأول: واقع المشروعات الصغيرة في مصر

الثاني: التحديات التى تواجه المشروعات الصغيرة

وفيما يلى شرح لكل منهما

المحور الأول: واقع المشروعات الصغيرة في مصر

بدأت تجربة الصناعات الصغيرة فى مصر عام ١٩٩١م من خلال البرنامج المصرى لتشجيع المشروعات الصغيرة، وفي عام ١٩٩٧ أنشأت وزارة التجارة الخارجية وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب الإدارة العامة لشئون المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتى تم تطويرها لتصبح قطاع سياسات تنمية المشروعات الصغيرة وهو مسئول عن وضع إطار من السياسات المشجعة لدعم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة وزيادة صادراتها، كما تهتم الوزارة أيضا بالمشروعات الصغيرة من خلال تنفيذها لبرنامج تحديث الصناعة وبالتعاون مع اتحاد الصناعات والاتحاد الأوروبى.(رفعت،٢٠٠٦، ٣)

وفي عام ١٩٩٩ اهتمت وزارة المالية بقطاع المشروعات الصغيرة من خلال مشروع تضمين كافة منشآت الأعمال داخل القطاع الرسمي، رغبة منها في حصر المشروعات غير الرسمية وذلك بهدف تحويلها لمشروعات رسمية وضمها بذلك للمجتمع الضريبي والوزارة في سعيها لتوسيع القاعدة الضريبية اهتمت بكل أنواع المشروعات الصغيرة الخدمية والتجارية والصناعية والزراعية، وفي نفس العام أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم(٤٣٤) لسنة ١٩٩٩م بإنشاء جهاز تنمية المشروعات الصغيرة التابع للصندوق الاجتماعي للتنمية والذي وحد نظم التعامل مع قطاع المشروعات الصغيرة من قبل كافة أجهزة الدولة ، وكذلك من القطاع الخاص، ويكون بذلك هو الجهاز المنوط بوضع السياسات الخاصة بتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والإشراف على تنفيذها.(الأسرج، ٢٠٠٦، ٥٣).

وفى عام ٢٠٠٤م صدر القانون رقم (١٤١) لسنة ٢٠٠٤ والمسمى بقانون تنمية المنشآت الصغيرة ولائحته التنفيذية الذى يوفر الإطار القانونى المنظم لتلك المشروعات، وقد بلغ عدد المشروعات الصغيرة في مصر - متضمنة المشروعات متناهية الصغر-أكثر من(٢,٥) مليون مشروع تمثل حوالي (٩٩%) من مشروعات القطاع الخاص غير الزراعي، وتساهم في (٨٠%) من الناتج المحلى الإجمالى، وتغطى نحو(٩٠%) من التكوين الرأسمالي، وتستوعب حوالي ٧٥% من فرص العمل ، ويدخل سنويا(٣٩) ألف مشروع جديد مجال الإنتاج (البنك المركزى المصرى ،٢٠٠٨)

ومن ناحية أخرى تساهم المشروعات الصناعية الصغيرة بنحو(١٣%) من قيمة الإنتاج الصناعي والمشروعات المتوسطة(٤٦%) والمشروعات الكبيرة(٤١%) ، وتصل نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات المصرية(٤%)، وهى نسبة ضعيفة مقارنة بالعديد من اقتصاديات دول العالم، حيث تمثل هذه النسبة نحو(٦٠%) في الصين، و(٥٦%) في تايوان، و(٧٠%) في هونج كونج، و(٤٣%) في كوريا الجنوبية، وهو ما يؤكد على القدرات الكامنة غير المستغلة للصناعات الصغيرة

في مصر، والتي يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في زيادة الصادرات المصرية. (ماهر، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=97585&eid=52

وكشفت دراسة يوسف (٢٠١٥، ٤٠١) أن حوالى (٦٠%) من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى مصر تعمل فى مجال التجارة سواء تجارة الجملة أوالتجزئة ، بينما احتل مجال التصنيع مرتبة أقل ، حيث لم يتعد (١٠,٣%) فقط من إجمالى هذه المشروعات ، وتستوعب هذه المشروعات فى مصر مايقرب من (٧,٩) مليون عاملا، وفي هذا دلالة على ضرورة وضع أسس وقواعد راسخة لإيجاد معارف وتكنولوجيا حديثة يمكن الاستفادة منها فى مجال المشروعات الصغيرة، حيث أصبح الابتكار والتقدم فى مجال التكنولوجيا هو المحرك الأساسى للتنمية الاقتصادية.

ونظرا لأهمية قطاع المشروعات الصغيرة فى مصر، فقد نال اهتمام كل من المؤسسات البنكية وغير البنكية وكذلك هيئات المعونة وازداد هذا الاهتمام خاصة في الفترة الأخيرة، ويتضح ذلك فيما قرره البنك المركزي المصري بإعفاء البنوك التي تمنح قروضا وتسهيلات ائتمانية للشركات والمنشآت الصغيرة من نسبة الاحتياطي التي تبلغ(١٤%) ، وذلك اعتبارا من أول يناير ٢٠٠٩ ، وهذا القرار يسرى على الشركات التي لا يقل حجم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن مليون جنيه ولا يزيد عن (٢٠) مليون جنيه ، على ألا يقل رأسمالها المدفوع عن(٢٥٠) ألف جنيه ولا يزيد عن (٥) ملايين جنيها، وأيضا وفي إطار التخفيف من أعباء ديون المشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى تستمر في الإنتاج ؛ أطلق البنك المركزى المصرى مبادرة لتسوية مديونيات صغار العملاء وذلك بإعفاء المتعثرين الذين تقل مديونياتهم عن نصف مليون جنيها من(٧٥%) من إجمالى الدين و(٧٠%) للمتعثرين الذين تقل مديونياتهم عن مليون جنيها . (البرادعي، ٢٠١٦، ٨٩)

وعلى الرغم من أن الحكومة المصرية أولت اهتماما كبيرا بالمشروعات الصغيرة، إلا أن الواقع يشير إلى أن القائمين على هذه المشروعات يفتقدون إلى الكثير من الخبرات التسويقية والتصديرية، مما نتج عنه زيادة فى المخزون الإنتاجى

وتضخم أعباء التمويل، ومن ثم إفلاس بعض أصحاب تلك المشروعات الصغيرة وخروجهم من السوق.

وهكذا يشير الواقع إلى أن المشروعات الصغيرة فى مصر ليست على المستوى المطلوب، وغير مستغلة الاستغلال الأمثل، ولاتؤدى الدور المطلوب منها فى عملية التنمية الاقتصادية، على الرغم من الأهمية الكبيرة لها فى هذا المجال ، إذن فماهو السبب ؟ الإجابة تتضمنها السطور القادمة التى تعرض للتحديات التى تواجه المشروعات الصغيرة في مصر.

المحور الثاني: التحديات التى تواجه المشروعات الصغيرة

على الرغم من الجهود المبذولة على مختلف المستويات في مصر للنهوض بالمشروعات الصغيرة، إلا أنها لم تصل بها إلى المستوى المطلوب، ومازال الدور الاقتصادي لهذه المشروعات فى عملية التنمية ضعيفا، ويرجع ذلك للعديد من التحديات منها:

١- تعقد وطول الإجراءات الحكومية المنظمة للمشروعات الصغيرة: ويقصد بذلك عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروع والوقت اللازم لذلك ومتوسط الكلفة نسبة إلى متوسط دخل الفرد ، وبالمثل بالنسبة لتسجيل المشروع والوقت اللازم لذلك ، كما تتضمن عناصر عديدة أخرى مثل النظام المصرفى والبنية التحتية وتراخيص الإنشاءات وغيرها من العناصر، وقد تم ترتيب البلدان العربية حسب يسر القيام بالأعمال بين (١٨٣) دولة فى العالم ، وإذا كان أفضل ترتيب لعام ٢٠٠٨ هو سنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية وهونج كونج ونيوزيلندا ، فإن ترتيب البلدان العربية بين دول العالم كان على النحو الآتي :

جدول(٢)

ترتيب البلدان العربية بين دول العالم حسب يسر الإجراءات اللازمة لإنشاء المشروع الصغير (http://data.worldbank.org/indicator/ic.bus.ease.xq)

الدولة	الترتيب	الدولة	الترتيب
السعودية	١٥	مصر	١١٦
البحرين	١٨	المغرب	١٣٠
قطر	٣٧	الجزائر	١٣٤
الكويت	٥٢	الضفة الغربية وغزة	١٣٧
عُمان	٦٠	السودان	١٤٩
تونس	٧٣	العراق	١٥٠
لبنان	١٠١	جيبوتى	١٥٧
اليمن	١٠٣	موريتانيا	١٦١
الأردن	١٠٤		

وهكذا يتضح من الجدول السابق أن صاحب المشروع الصغير في مصر يعانى من كثرة وطول الإجراءات، الأمر الذى يؤدى إلى إحجام بعض الشباب عن الدخول في تلك المشروعات.

٢- <u>ضعف قدرة بعض أصحاب المشروعات الصغيرة على إدارتها بالشكل المناسب:</u> وقد يرجع ذلك لضعف الخطط المستقبلية للمالكين ، وضعف المعرفة ببرامج الجودة والتنافسية، والاعتماد على الخبرات العائلية والموروثة بشكل رئيس، و تشير التقديرات إلى أن (٥%) فقط من العاملين فى هذه المشروعات أخذوا دورات تدريبية قبل بدء أعمالهم، وأن (١٠%) فقط منهم استفادوا من تعليمهم فى العمل بهذه المشروعات، كما أن هذه المشروعات تستخدم الحد الأدنى من المهنيين من قانونيين ومحاسبين ومتخصصى تنمية الأعمال، إذ لا تزيد نسبة هذه المشروعات عن(٧%) ولا تستفيد من الخدمات الحكومية

الإرشادية إلا بنسبة(٨%) . (الهيتى، ٢٠٠٦، ١٣) ، وتأكيدا لما سبق يلاحظ أن نسبة المشروعات العربية الحاصلة على شهادة الأيزو- وهي أحد المقاييس لاستعداد المشروعات لتجويد إنتاجها - ما تزال ضئيلة كما يظهرها الجدول التالي لمصر وبعض الدول الأخرى .

جدول (٣)

نسبة المشروعات الحاصلة على شهادة الأيزو

في مصر وبعض الدول الأخرى إلى إجمالي المشروعات(البنك الدولى، ٢٠٠٩)

الجزائر (٢٠٠٧) ٨,٩%	البرازيل (٢٠٠٩) ٤٨,٤%
مصر (٢٠٠٨) ٥,٦%	الهند (٢٠٠٦) ٤٦,٧%
الأردن (٢٠٠٦) ٨,٦%	إيرلاندا (٢٠٠٥) ٣٧,٤%
لبنان (٢٠٠٦) ٥٣,٥ %	البيرو (٢٠٠٦) ٣٠,٩%
موريتانيا (٢٠٠٦) ٣,٦%	بولندا (٢٠٠٩) ٤٠,٧%
المغرب (٢٠٠٧) ١٢,٣%	تشيكيا (٢٠٠٩) ٣٣,٤%

ويلاحظ من الجدول السابق الضعف المتناهي للمشروعات التي لها بنية مقاييس الجودة فى مصر والدول العربية باستثناء لبنان.

٣- <u>صعوبة الحصول على قروض ميسرة واعتماد غالبية المشروعات على التمويل الذاتى البسيط</u> : تعد صعوبة الحصول على التمويل أحد العوامل الهامة المعوقة لنمو المشروعات الصغيرة، وحسب التقييم الذي أجرته حديثاً مؤسسة التمويل الدولية؛ فإن ما يقرب من (٢,١) مليون مشروع صغير يفتقر إلى إمكانية الحصول على التمويل، وحسب إحصائيات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ؛

تمثل المشروعات الصغيرة التي لم تحصل على الخدمات النسبة الأكبر(دوابه، ٢٠٠٦، ٧٩)، وفي مصر فإن نسبة المشروعات الصغيرة التى تستعين بالبنوك (٥,٦%) وهي نسبة متدنية للغاية، والسؤال المطروح هو: لماذا تحجم البنوك عن التعامل مع هذه المشروعات ؟ وقد تكون الإجابة فى ضعف الضمانات التى تقدمها هذه المشروعات للبنوك وتخوف البنوك من ارتفاع مخاطر عدم السداد .

٤- انخفاض أعداد العمالة المدربة و الماهرة: يعتبر العنصر البشري أحد أهم عناصر الإنتاج ولذلك فإن نقص العمالة الماهرة هو من أهم المعوقات التي تواجه المشروع الصغير، ويعود سبب عدم وفرة العمالة الماهرة إلى تفضيل هذه الفئة العمل في المشروعات الكبيرة والمشروعات الحكومية لوجود بعض الامتيازات كالتقاعد والضمان الاجتماعي والصحي، وغير ذلك من المزايا. (النجار والعلى، ٢٠١٠، ٨٢)

٥- صعوبة الحصول على المواد الأولية وخاصة المستوردة: تأتي صعوبة الحصول على المواد الأولية بسبب اعتماد بعض هذه المشروعات على المواد الأولية المستوردة، وتتضح هذه المشكلة عند ارتفاع أسعار تلك السلع، فيصعب على هذه المشروعات الحصول على كميات كبيرة منها. (ابن على ومحمد، ٢٠٠٦، ٦٦٧)

٦- المشكلات المرتبطة بعملية التسويق : نظراً لعدم اهتمام بعض أصحاب هذه المشروعات بدراسة السوق والتسويق، بالإضافة لنقص المعلومات عن المشروعات المنافسة في السوق المحلي. (النجار والعلى، ٢٠١٠، ٨٠)

٧- تعدد الجهات المشرفة على المشروعات الصغيرة وغياب التنسيق بينها: تعاني المشروعات الصغيرة من غياب هيئة معينة تهتم بشؤونها، وقد يكون سبب ذلك سرعة انتشارها وتباعد أمكنتها وصعوبة جمعها تحت جهة معينة، وهذا

يحرمها في الكثير من الأحيان من الحصول على الامتيازات والتسهيلات، وأيضا مزاحمة المشروعات الكبيرة لها.

٨- الفرض الجزافى للضرائب والرسوم: تتأثر المشروعات الصغيرة بالضرائب والرسوم أكثر مما تتأثر بها المشروعات الكبيرة بسبب شمول هذه الأخيرة بأنظمة الحوافز والإعفاءات والتسهيلات والدعم، وهذه الضرائب والرسوم هي في نهاية المطاف زيادة في التكاليف وهذا له تأثيره السلبي على الأرباح. (ابن على ومحمد، ٢٠٠٦، ٦٦٧)

٩- تعدد الجهات الرقابية: تعاني المشروعات الصغيرة من مشكلة تعدد الجهات التفتيشية والرقابية- الصحية، والاقتصادية، والضمان الاجتماعي، والدوائر الضريبية والجمركية، ودائرة الجودة والمقاييس وغيرها- مما يعني تعرض أصحاب هذه المشروعات لبعض المضايقات، خاصة في ظل تعنت بعض موظفي الجهات الرقابية. (الهيتي، ٢٠٠٦، ٤٥)

١٠- تواضع حجم الإنتاج وارتفاع التكلفة: هناك أسباب كثيرة تؤثر في انخفاض إنتاجية المشروع الصغير منها سوء التخطيط الذي يؤدي إلى عدم تدفق المواد الأولية، وسوء تدبير مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل قطع الغيار والطاقة الكهربائية وخدمات الإنارة والتبريد، فضلاً عن قلة الخبرات الفنية وكثرة توقفات العمل، بالإضافة إلى الافتقار إلى أنظمة السيطرة على التكلفة. (النجار والعلى، ٢٠١٠، ٨٠)

١١- افتقاد المنتج- أحيانا- لمواصفات ومعايير الجودة: ويرجع ذلك لاستعمال الآلات القديمة في عمليات الإنتاج والتكنولوجيا البسيطة ، وارتفاع أسعار المواد الأولية الجيدة، فضلاً عن صعوبات الاستعانة بالكوادر الهندسية والعناصر الفنية المدربة ، وعدم وجود مراكز لفحص الجودة والسيطرة النوعية. (دوابه، ٢٠٠٦، ٨٠)

١٢- قلة الاهتمام من قبل القائمين على إنشاء تلك المشروعات بإعداد دراسات جدوى للمشروعات الاقتصادية قبل الشروع في تنفيذها: الأمر الذي يجعلها في موقف تمويلي أو تسويقي أو إنتاجي ضعيف وغير ملائم لمتطلبات السوق أو الظروف الاقتصادية الداخلية. (دوابه، ٢٠٠٦، ٨٠)

١٣- المنافسة الشديدة بين المنتجات الوطنية والمنتجات المستوردة: ويرجع ذلك إلى الحرية شبه المطلقة للاستيراد من السوق الخارجى، وأحيانا بالأساليب غير المشروعة التي تواجهها منتجات المشروعات الصغيرة؛ مثل الإغراق والتهرب من الضرائب وتهريب المنتجات الفاسدة أو غير المطابقة للمواصفات ٠(الهيتي، ٢٠٠٦، ٤٥)

١٤- زيادة مخاطر الاستثمار: بسبب محدودية تحمل الخسائر في ظل تعثر الأوضاع السياسية والاقتصادية وضعف القدرة على التنبؤ بالمستقبل، وتواضع حجم الإنتاج ومحدودية الطاقة الإنتاجية المستغلة. (النجار والعلى، ٢٠١٠، ٨٠)

١٥- تفضيل المستهلك المصرى للمنتجات الأجنبية أحيانا: وقد يكون ذلك راجعا لعوامل نفسية مرتبطة بقناعته لفترة زمنية طويلة بالسلع المستوردة(عقدة الخواجة).

١٦- الوضع غير الرسمي للمشروعات الصغيرة: يسود الوضع غير الرسمي في قطاع المشروعات الصغيرة بمصر، حيث تصل النسبة إلى (٣٧%) من إجمالي الناتج المحلي؛ وتشير بيانات مسح سوق العمل المصري إلى أن أكثر من (٧٠%) من العمال العاملين بأجر في القطاع الخاص يعملون بشكل غير رسمي أي بدون إبرام عقد محكم وتأمين اجتماعي وغيره. (الأسرج، ٢٠٠٦، ٢٤)

١٧- ارتفاع نسب الحوادث والإصابات أثناء العمل: نتيجة الجهل بقواعد الأمن الصناعي ومستلزمات السلامة المهنية لدى العاملين وأرباب العمل، فضلاً عن

العوامل النفسية والإجهاد الذي يصيب العامل إضافة إلى ظروف العمل القاسية. (دوابه، ٢٠٠٦، ٧٩)

١٨- قلة توافر المعلومات المطلوبة لعملية الإنتاج فى تلك المشروعات : حيث إن اتخاذ القرار يتم غالباً وفقاً لقناعات شخصية، نظراً لعدم توفر المعلومات الصحيحة والدقيقة عن المشكلة التي يتخذ حيالها القرار، علاوة على قلة استخدام الإنترنت ووسائل الاتصال المتطورة . (الأسرج، ٢٠٠٦، ٢٤)

وبعد تشخيص أهم الصعوبات والتحديات التى تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة في مصر ، يحْسُن تقديم الحلول المناسبة- لمواجهة هذه الصعوبات ما أمكن- مع الاسترشاد بخبرتى ماليزيا والهند في هذا الصدد، وهذا هو موضوع المبحث القادم.

المبحث الخامس

سبل النهوض بالمشروعات الصغيرة

في إطار السعي لتذليل الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة في مصر والنهوض بها، يلزم تهيئة مناخ مواتى لنجاح هذه المشروعات، وتحقيقا لذلك يلزم الآتى:

١- توفير إطار قانوني وتشريعي منظم لعمل المشروعات الصغيرة ، والمتمثل في إصدار القوانين واللوائح المنظمة لها، من حيث وضع تعريف محدد يوضح ملامحها ومجالاتها، وتحديد الإجراءات والخطوات اللازمة للحصول على التراخيص، والتمويل، والتقاضي، وتوفير الحماية اللازمة لها من خلال إجراءات قانونية خاصة.

٢- إنشاء هيئات ومؤسسات حكومية أو غير حكومية، مهمتها الأساسية هي دعم المشروعات الصغيرة وتنميتها، وتذليل الصعوبات التي تواجه تلك المشروعات فيما يتعلق بالنواحي الإدارية والفنية، وإجراء دراسات الجدوى ، بالإضافة إلى إقامة مناطق وتجمعات صناعية.

٣- إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة وبأسعار فائدة منخفضة وشروط ميسرة، والمساهمة في حل المشكلات والأزمات المالية التي قد تتعرض لها تلك المشروعات.

٤- إنشاء صناديق ضمان مخاطر الائتمان الممنوح للمشروعات الصغيرة ؛ بهدف تشجيع المؤسسات المالية على إقراضها .

٥- إنشاء جهات تتولى مساعدة المشروعات الصغيرة على تسويق وتصدير منتجاتها، وتخصيص جزء من العقود والمشتريات الحكومية للمشروعات الصغيرة .

٦- إنشاء مراكز للتدريب والاستشارات تهتم برفع كفاءة ومهارات أصحاب تلك المشروعات والعاملين بها، بالإضافة إلى تقديم الاستشارات الإدارية والفنية، وتوفير المعلومات والبيانات.

٧- إنشاء حاضنات الأعمال، وهي عبارة عن مؤسسات تنموية تعمل على دعم المبادرين من أصحاب المشروعات الطموحة الذين لا تتوافر لديهم الموارد الكافية لإنشاء مشروعات على تأسيس هذه المشروعات، وذلك بتوفير بيئة متكاملة تقدم خدمات ودعما يؤديان إلى تطوير هذه المشروعات وزيادة معدلات نموها وكفاءتها الاقتصادية.

٨- تقديم حزمة من الحوافز التشجيعية المتمثلة في تخصيص أراضي لإقامة المشروعات بأسعار مخفضة، بالإضافة إلى توفير البنية الأساسية لها من كهرباء ومياه واتصالات، كما يتم منح المشروعات الصغيرة إعفاءات جمركية وإعفاءات ضريبية على الدخل تمتد لعدة سنوات، ومن هذه الحوافز أيضا؛ قصر صناعة بعض المنتجات عليها، وإلزام الشركات الكبرى على التعاقد مع الشركات الصغيرة لتوفير أجزاء من مكونات إنتاجها.

٩- إنشاء مجمعات صناعية داخلية ؛ حيث يتم تخصيص مساحات كبيرة من الأراضي- بعيدا عن التجمعات السكنية- وتجهيزها بالبنية التحتية اللازمة لإقامة صناعات متعددة ومختلفة الأحجام والتخصصات.

١٠-تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة على نظم الإدارة الحديثة للمشروعات من حيث كيفية توفير المستلزمات الإنتاجية وإدارة العملية الإنتاجية والتسويقية وكيفية التعامل مع البنوك والمؤسسات الحكومية، وتوفير التدريب المهني المناسب لتطوير مهارات العاملين في أنشطة المشروعات الصغيرة وتقديم دورات في مجالات الإدارة والتسويق والمحاسبة والإنتاج بما يتلاءم مع سمات وخصوصيات هذه المشروعات.

١١-تنظيم المعارض المتخصصة لترويج وتسويق منتجات المشروعات الصغيرة ونشر المعلومات التسويقية اللازمة لمساعدتهم على تسويق منتجاتهم ٠

١٢- تفعيل دور الجمعيات والاتحادات التضامنية للمشروعات المتجانسة مثل جمعيات التسويق الزراعي وجمعيات مربي الدواجن والاتحادات الصناعية من أجل تحسين ظروف الإنتاج في المراحل المختلفة (مرحلة التأسيس والإجراءات، وتوفير رأس المال، وتوفير المواد الخام اللازمة ضمن صفقات كبيرة بأقل التكاليف، والإنتاج والتسويق).

١٣-التخفيف من الروتين والتعقيدات البيروقراطية في الإجراءات أو ممارسة الأنشطة الاقتصادية من قبل المسئولين والجهات الرقابية.

١٤-تعديل وتطوير القوانين والتشريعات الخاصة بممارسة الأنشطة الاقتصادية، بما يعزز البيئة الاستثمارية والإنتاجية والقانونية ويزيد من نجاح واستمرارية المشروعات الصغيرة، وخاصة إعادة هيكلة قانون تشجيع الاستثمار بما يضمن استفادة جميع فئات المجتمع التي ترغب في الاستثمار.

١٥-رسم سياسات تنموية وطنية شمولية، تأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المحلية والاحتياجات الفعلية للمجتمع المصرى، لتحديد طبيعة الفرص المتاحة للمبادرين وأصحاب المشروعات الصغيرة في القطاعات المختلفة.

١٦-يتعين على البنوك فى مصر تطوير دورها فى دعم هذه المشروعات، ويمكن أن يتم ذلك من خلال الآتي :

- تخصيص وحدة بكل بنك تكون معنية بالتعامل مع أصحاب المشروعات الصغيرة.
- تدريب الموظفين العاملين بتلك الوحدة وتعزيز مهاراتهم الإدارية ووعيهم بطبيعة تلك المشروعات واحتياجاتها.
- تبسيط إجراءات التعامل مع البنك والاعتماد على آليات تكنولوجية حديثة.
- توفير حزمة من المنتجات والخدمات المصممة خصيصا لهذه المشروعات بما يتلاءم مع احتياجات كل قطاع على حدة.

١٧-إنشاء بوابة الكترونية خاصة بالمشروعات الصغيرة، وتدريب الراغبين في إقامة المشروعات الصغيرة والعاملين بها على التعامل معها.

١٨-تنظيم زيارات ميدانية إلى الدول المتقدمة فى مجال المشروعات الصغيرة للاستفادة بخبرات هذه الدول، بما في ذلك أيضا تنظيم اللقاءات والمؤتمرات مع جهات محلية ودولية متخصصة في هذا المجال.

١٩-قيام الحكومة ورجال الأعمال بإقامة جمعيات أهلية متخصصة لمساندة الحرفيين وإتاحة الفرصة أمامهم للتدريب والتعليم طبقا لأحدث التقنيات مع الحفاظ علي الهوية المصرية الأصيلة، والتأكيد على أهمية رعاية الدولة لهم نفسيا وماديا واجتماعيا حتي يستطيعوا الخروج بمنتجات تتميز بالإبداع والأصالة.

٢٠-استخدام المعلومات والبحوث ركيزة أساسية لاتخاذ القرارات الإدارية والاهتمام بإنشاء نظام للمعلومات المالية والإدارية، وضرورة الاعتماد على الإنترنت ووسائل الاتصالات الحديثة.

٢١-الابتعاد قدر الإمكان عن مصادر التمويل غير الرسمي وذلك لما تتضمنه هذه المصادر من إجحاف بأصحاب هذه المشروعات.

٢٢-ضرورة حجز بعض الفقرات الإنتاجية لصالح الصناعات الصغيرة وعدم السماح للصناعات الكبيرة بإنتاج تلك الفقرات، مع انتهاج سياسة تفضيل شراء المنتجات من الصناعات الصغيرة للمؤسسات الحكومية.

٢٣- تدريب المعلمين والأكاديميين على كيفية استخدام المناهج التي يدرسونها في توليد الأفكار للمشروعات الصغيرة وإدارتها.

الخاتمة والتوصيات

تمحورت فكرة هذا البحث حول الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة باعتبارها من أنسب البدائل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وجاء البحث في خمسة محاور:

الأول؛ تناول ماهية المشروعات الصغيرة وأهم السمات التي تتميز بها وتضفي عليها ميزة اقتصادية عالية، أما الثاني؛ فيوضح الدور الاقتصادي للمشروعات الصغيرة، والثالث ؛ عرض لتجربتي ماليزيا والهند في مجال المشروعات الصغيرة وما يميزها من إيجابيات ، أما الرابع؛ فقد أشار لواقع المشروعات الصغيرة في مصر وأهم الصعوبات التي تواجهها، وجاء المحور الخامس متضمنا أهم سبل النهوض بالمشروعات الصغيرة وانتهى البحث إلى أنه على الرغم من الجهود المصرية المبذولة للنهوض بالمشروعات الصغيرة، إلا أنها لم تصل بعد إلى المستوى المرجو ؛ وفي هذا السياق يوصي البحث بالآتي:

١-ضرورة الاهتمام بالتعليم الريادي – في مختلف المراحل الجامعية وقبل الجامعية- والذي من شأنه أن يعد خريجين مبدعين وأصحاب أعمال وليسوا باحثين عن وظائف تقليدية.

٢-نشر ثقافة العمل الحر ، وتدريب الشباب وإكسابهم المهارات التي تمكنهم من إقامة المشروعات الصغيرة والنجاح فيها .

٣-عمل خريطة بالفرص الاستثمارية والمشروعات الصغيرة التى يمكن لخريجي الجامعات وخريجي التعليم الفني والراغبين في الاستثمار في هذا المجال أن يختاروا من بينها مايتناسب مع ظروفهم وتخصصاتهم.

٤- توجيه أصحاب المشروعات الصغيرة نحو الاستثمار في المجالات التكنولوجية الحديثة باعتبارها الأكثر ربحية ولمواكبة المستجدات الاقتصادية مثل اقتصاد المعرفة.

وختاما يؤكد البحث على أن الاستثمار في المشروعات الصغيرة والتوسع فيها وتوفير سبل النجاح لها هو من أفضل السبل لحل مشكلات المجتمع المصرى وإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار والأمن المجتمعي

المراجـــــع

١- ابن علي ، بلعوز و محمد ،اليفي(٢٠٠٦) إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل ٢ ، الملتقى الدولي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية في الجزائر، ١٧ ،١٨ ، نيسان.

٢- الأسرج ، حسين عبدالمطلب (٢٠٠٦) مستقبل المشروعات الصغيرة فى مصر ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، العدد ٢٢٩ ، القاهرة ، أكتوبر .

٣- البرادعى ، منى(٢٠١٦) المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، الوسط المفقود ،والحصول على التمويل ، مؤتمر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ماوراء الحدود ، المعهد المصرفى المصرى ، القاهرة ، ٩/٢٦.

٤- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٦) تقرير التنمية البشرية، ميرك.

٥- البنك الدولي (٢٠٠٩) مؤشرات التنمية http : // data . world bank.org / indicator / Ic.ERM.BNKS.ZS

٦- البنك المركزى المصرى (٢٠٠٨) النشرة الاحصائية الشهرية ، نوفمبر .

٧- بوالو، جان جوزيف (٢٠١١) الاقتصاد الهندي، تعريب: صباح ممدوح ، وزارة الثقافه ، الهيئه العامة السورية للكتاب .

٨- تقرير التنمية البشرية فى ماليزيا عام ٢٠٠٥ .

٩- جبريل، أحمد(٢٠٠٢) دور المصارف الإسلامية في تمويل الصناعات الصغيرة بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي السوداني، مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، الشارقة ٧-٩/٥/.

١٠-الحموري ، قاسم (٢٠٠٧) دور مشاريع الأسر المنتجة الممول من وزارة التنمية الاجتماعية في الحد من الفقر والبطالة في محافظة اربد ، مؤتمر الاقتصاد السابع حول المشروعات الصغير :أداة فاعلة لمواجهه الفقر ، جامعه اليرموك ،كلية الاقتصاد، ٢٩ -٣١ تموز .

١١-خضر ، حسان (٢٠٠٢) تنمية المشروعات الصغيرة، دورية جسر التنمية، العدد التاسع، السنة الأولى، الكويت ، سبتمبر
١٢-خليل ، نسرين (٢٠٠٧) الفقر والبطالة فى محافظة عجلون ومدى مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى حلها وخاصة عند المرأة ، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الاقتصادى السابع ، جامعة اليرموك ومركز الملكة رانيا للدراسات ، ٢٩- ٣١ .
١٣-درج، على احمد درج (٢٠١٥) التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا ، مجلة جامعة بابل ، العلوم الصرفة والتطبيقية ، العدد ٣ ، المجلد ٢٣ .
١٤-دوابه ، اشرف محمد (٢٠٠٦) إشكالية تمويل آلمؤسسات آلصغيرة و آلمتوسطة في الدول آلعربية، مجلة البحوث الإدآرية، مركز الاستشارآت الاكاديمية والبحوث وآلتطوير، اكاديمية السادآت للعلوم الإدارية، القاهرة، السنة الرابعة والعشرون، العدد الرابع
١٥-رفعت، عصام(٢٠٠٦) المشروعات الصغيرة حول تحديد واضح لمفهومها، سلسلة مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد١٦، ابريل.
١٦-زكار ، معتصم (٢٠٠٣) ورقة مقدمة للاجتماع السنوي الثالث للقطاع الخاص الذي ينظمه المكتب الإقليمي العربي للاتحاد الدولي للإتصالات في الأردن ، القرية الإلكترونية ، أبوظبي ، اكتوبر .
١٧-زهير، سمير(٢٠١٠) بعض التجارب الدولية الناجحة في تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ، مكتب محافظة قلقلية فلسطين.
١٨-السالم ، مؤيد سعيد(٢٠٠٠) التكامل بين التخطيط الاستراتيجي والممارسات الخاصة ، مؤتمر إدارة الموارد البشرية وتحديات القرن الجديد ،جامعة اليرموك ،اربد ،الأردن ، ١٨ -٢٠ –تموز .

١٩-السعدى ، أحمد (٢٠٠٤) دور ومكانة الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الاردن .
٢٠-سعيد، عبد المنعم سعيد(٢٠٠٠) حديث عن التجربة الهندية والعولمة، الأهرام الاقتصادي، ١٠/٢
٢١-سليمان، ربيعة (١٩٩٨) الصناعات الصغيرة ودورها فى عملية التنمية فى سوريا ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، جامعة حلب ، ١٩٩٨م .
٢٢-السهلاوي ، خالد (٢٠٠٢) دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل جديدة، ندوة الرياض ٥/٢.
٢٣-شبلاق ، عماد (٢٠٠٢) المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مدينة الرياض بين الضمور والاستمرار، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، الرياض ٢٨ – ٢٩ ديسمبر.
٢٤-شتيوى ، موسى شتيوى واخرون (٢٠٠٢) دور المشروعات الصغيرة فى الحد من الفقر والبطالة فى الاردن ، عمان ، دار قنديل للنشر والتوزيع .
٢٥-صقر ، محمد فتحى (٢٠٠٤) واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية ، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الوطن العربى ، الاشكاليات وافاق التنمية ، القاهرة ، ١٨-٢٢ يناير .
٢٦-الصوراني ، غازي (٢٠٠٥) المشروعات الصغيرة في فلسطين "واقع ورؤية نقدية"، يونيو.
٢٧-عباس، عائشة والدسوقى، نهى(٢٠١٩) أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا: دراسة تحليلية في الخلفيات"الأسس والأفاق، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين ، ألمانيا
٢٨-عبد الحميد ، محمد (٢٠٠٢) المنشآت الصغيرة والمتوسطة مواجهة التحديات التمويلية، ندوة الرياض ٥/٢ .

٢٩-عبد العاطي، محمد (٢٠١٠) عوامل النهوض وتحديات الصعود" المحور الثاني: مسيرة الهند التنموية"، مركز الجزيرة للدراسات، قسم البحوث والدراسات

٣٠-كنجو، كنجو عبود(٢٠٠٧) استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب، المؤتمر العلمي الخامس ، جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية، عمان – الأردن

٣١-ماهر، أحمد، الصناعات الصغيرة في مصر ودورها في تداعيات الأزمة العالمية، مقال على الانترنت على الرابط التالي:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=97585&eid=52

٣٢-المجلس الوطنى للصناعات الصغيرة والمتوسطة (٢٠١٠) التقرير السنوى ٢٠٠٩ / ٢٠١٠

٣٣-المحروق، ماهر حسن و مقابله، إيهاب(٢٠٠٧) المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مفهومها، خصائصها، أهميتها، مقوماتها ،معوقاتها ، مؤتمر الاقتصاد السابع حول المشروعات الصغير :أداة فاعلة لمواجهه الفقر ، جامعه اليرموك ،كلية الاقتصاد،٢٩ -٣١ تموز .

٣٤-الملتقى الدولى (٢٠٠٦) متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية يومى ١٧، ١٨ أبريل ، جامعة حسيبة بو على بالشلف ، الجزائر .

٣٥-ميريديث، روبين (٢٠٠٩) الفيل والتنين: صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعا" ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، عدد ٣٥٩،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ، يناير.

٣٦-النجار، فايز جمعة و العلى ، عبد الستار محمد (٢٠١٠) الريادة وادارة الاعمال الصغيرة ، عمان ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية.

٣٧- النجار، فايز جمعه والعلي، عبد الستار محمد(٢٠١٠): الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية .

٣٨-النسور،إياد عبد الفتاح علي (١٩٩٩) دور المؤسسات التمويلية الحكومية في تنمية المشروعات الصغيرة في الأردن ،رسالة ماجستير غير منشورة ،قسم الاقتصاد الجامعة الأردنية ،عمان

٣٩-الهيتى، نوزاد عبد الرحمن(٢٠٠٦) الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى دول مجلس التعاون الخليجى ، الوضع القائم والتحديات المستقبلية ، مجلة المال والصناعة ، العدد ٢٤ ، بنك الكويت الصناعى ، الكويت،.

٤٠-هيكل ، محمد (٢٠٠٣) مهارات ادارة المشروعات الصغيرة ، مجموعة النيل العربية ، سلسلة المدرب العالمية .

٤١-يوسف ، محمد محمود عبدالله (٢٠١٥) آليات دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة... نماذج من التجربة المصرية، المؤتمر الاقليمي " المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في البلدان العربية : الواقع والتطلعات"، الجامعة العربية المفتوحة، الكويت، أكتوبر .

42- Aygagari, Moghnana and other (2003) small and Medium Enterprises Across the globe-Research paper 3127, world Bank , august

43- Bipan, Chandr(2001) India after Independence 1947-2000, Penguin Books

44- business.mapsofindia.com

45- Cheng ML& Chan WS & Amir M (2009). The effectiveness of entrepreneurship education in Malaysia. Journal Education and Training; 51(7):555–566.

46- https://small-projects.org/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-

%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%A7/

47- Moh, Ghazali Younes (2006) Technology capacity Building for SMES. Sharing of Malaysian Experience .

48- National SME Development council(2010) SME Annual Report 2009/10 .

49- said , Hala(2016), exploring the importance and the current status of Egypt SMEs, may .

50- Sawe, Benjamin Elisha(2017). "The Economy Of Malaysia." WorldAtlas, Apr. 25, worldatlas.com/articles/the-economy-of-malaysia.html., Retrieved 10-5-2018. Edited

51- The Indian government report 2015

52- Thorsten , Beek and Aygagari Meghana (2003) Small and medium nterprises across the globe : a new database , world bank policy research , Vol.1

53- W.B. ISO certification ownership bttp:/data.worldbank.org/indieator/Ic.FRM.ISOC.ZS

54- web.worldbank.org

55- Wilson, Brain(1986)The Small Business Hand Book ,Basill black well inc ,New York .USA.

56- World Bank , Ease of doing business Index, http://data.worldbank.org/indicator/ic.bus.ease.xq